

تحليل مؤشرات الأمن الاقتصادي للإنسان في العراق.

An Analysis of Indicators of Economic Security for Individual in Iraq.

أ.م.د. عامر جميل عبد الحسين

قسم الاقتصاد / كلية شط العرب الجامعة - البصرة

تحليل مؤشرات الأمن الاقتصادي للإنسان في العراق

أ.م.د. عامر جميل عبد الحسين

المستخلص

إن هدف تحقيق الأمن الاقتصادي للإنسان ينبغي أن يكون على رأس الأولويات الوطنية واهتمامات أي دولة في العصر الحديث وذلك بسبب ارتباطه الوثيق بحياة الإنسان وإدارة ثروات البلاد من جهة وعلاقته المباشرة في تحديد دخل الإنسان من جهة أخرى. ويبدو إن معضلة الحصول على العمل ومن ثم الدخل للمواطن العراقي أصبحت شائكة للحكومات المتعاقبة منذ العام 1980 تقريباً مما أدى إلى انتشار ظاهرة الفقر والتخلف بسبب عجز الحكومات عن توفير فرص العمل للفرد العراقي لأسباب سياسية واقتصادية خاصة بعد العام 2003. إذ يلاحظ غياب التخطيط الاستراتيجي للدولة في هذا المجال مما أدى إلى مزيد من الاختلالات في هيكل الاقتصاد العراقي.

An Analysis of Indicators of Economic Security for Individual in Iraq.

Dr. Amer Jameel Abdul Hussein

ABSTRACT

The aim of achieving economic security for individuals should be on the top of national priorities and the interests of any state in modern age, as it is closely related to the individual's life and to the management of state resources in the one hand, and its direct effect on determining the individual's income, on the other.

The problem of having a job, and then stable income for Iraqis, became complicated for the successive governments, nearly since 1980. This led to the spread of poverty and ignorance, as the governments are unable to provide job opportunities for Iraqi citizens due to political and economic reasons especially after 2003. In addition to that, the absence of strategic planning caused more disruption in the structure of the Iraqi economy.

المقدمة :

أصبحت قضية الأمن الاقتصادي في العراق لاتؤرق الحكومات المتعاقبة بعد العام 2003 ، نتيجة لتزايد معدلات البطالة والأعداد الكثيرة من الداخلين لسوق العمل سنوياً خاصة من خريجي المعاهد والجامعات الذين يقدر عددهم بعشرات الآلاف سنوياً ، يقترن ذلك بوجود اختلالات هيكلية في الاقتصاد العراقي تعمقت هذه الاختلالات بسبب اعتماد الموازنة بدرجة كبيرة جداً على إيرادات النفط ومن هنا تبدو معضلة البطالة في العراق شديدة الوطأة على السكان بفعل الحروب المتتالية التي خاضها النظام السابق وغياب استراتيجية متكاملة لبناء اقتصاد العراق من قبل الحكومات المتعاقبة التي أعقبت النظام السابق مع استيطان ظاهرة العنف وانتشار الفساد المالي والإداري والركود الاقتصادي ، مما فاقم من مشكلات الفقر ولعل الشريحة الأكثر تضرراً من كل ذلك هي فئة الشباب المعول عليهم في بناء البلاد وحماية أمنها ورسم مستقبلها إذ تضيق أمامهم فرص العمل ، وتبدو التجربة العراقية دراسة حالة للمعالجات القاصرة للتخفيف من معضلة البطالة بوصفها نتاجاً لأختلال هيكلية وكذلك قضية الدخل بوصفها الأساس للمعيشة ناتجة عن سوء توزيع للثروة بغياب الرؤية الوطنية لركائز الأمن الاقتصادي.

هدف البحث:

يهدف البحث الى بيان مشكلتي العمل والدخل في الاقتصاد العراقي بوصفهما من مكونات الأمن الاقتصادي للإنسان وأسباب تفاقمهما ومن ثم معالجة تلك الأسباب.

مشكلة البحث:

تعد مشكلة أو غياب الأمن الاقتصادي للإنسان معضلة تفاقت منذ عقود مضت وأدت إلى الإضرار بالمواطن العراقي وتجلت بمظاهر الفقر والتخلف واقترن ذلك بغياب المعالجات العملية والعلمية للتخفيف من وطأتها على الفرد العراقي.

فرضية البحث:

((من غير الممكن حل معضلة الأمن الاقتصادي للإنسان في العراق من دون معالجة جذرية للاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي مع وجود إرادة سياسية لحل هذه المعضلة)). ولأجل دراسة مشكلة البحث تم تقسيم البحث الى أربعة أقسام يتناول الأول مفهوم الأمن البشري فيما يتناول القسم الثاني خصائص الاقتصاد العراقي أما القسم الثالث فتتطرق الى الأمن الاقتصادي في العراق وأخيراً أختتم البحث بالقسم الرابع منه ببعض الاستنتاجات التي توصل لها البحث وتقديم المقترحات بهذا الخصوص.

أولاً : مفهوم الأمن البشري

يمكن تعريف الأمن البشري على أنه أمن الإنسان من الخوف (القهر ، الضعف ، التهميش) والحاجة (الحرمان وعدم التمكين الاجتماعي) أي محاولة خلق ديناميكية تدمج الإنسان في الأولويات التنموية والسياسية بدل التركيز على استقرار النظام السياسي وبيئته (برقوق محسن ، الأمن الإنساني ومفارقات العولمة ، عنوان الوثيقة boulemkahel.Yolasite.com) وكما طرحت الامم المتحدة مفهوم الأمن البشري (Human Security) في عام 1994 وهو مفهوم واسع يعالج قضايا جوهرية في التنمية الاجتماعية يعني بأيجاز ((سلامة الناس من التهديدات المزمنة مثل الجوع ، المرض ، الاضطهاد والحماية من الاختلالات المفاجئة والمؤلمة في انماط الحياة اليومية سواء في البيوت أم في الاعمال أم في المجتمعات المحلية وهذه التهديدات يمكن ان تؤثر في جميع مستويات الدخل والبطالة والتنمية في اي بلد...)) (تقرير التنمية البشرية لعام 1994 ، لبنان ، ص23) وعلى اساس هذا التعريف ، فأن المفهوم يركز على دعامتين رئيسيتين هما :

أولاً: السلامة من الاخطار التي تتصل بتهديد حياة الانسان وتلحق به الاذى وربما الموت المبكر مثل الجوع والمرض والاضطهاد.

ثانياً: حماية الانسان من التغييرات المفاجئة التي تؤدي وتنال من كرامته كمخلوق كرمه الله بأحسن تقويم ، ودرء افرزات تلك المتغيرات عنه بوسائل ملائمة والتي تضغط عليه يومياً سواء في منزله أم في مدينته أم في مكان العمل.

وينبغي التأكيد هنا على ان هذه الاخطار والتهديدات لا تقتصر على بلد معين من حيث التقدم الاقتصادي والحضاري من عدمه وانما تشمل البلدان الغنية والفقيرة معاً.

لذلك فأن الذي يشير الى ما اذا كان الانسان في بلد ما يعيش وسط منجزات الأمن البشري ، وهو ما تقدمه الدولة له من مكونات هذا الأمن ومنها الأمن الاقتصادي بحيث يندر ان تجده قلقاً في حاضره ومنتشائماً في مستقبله والقلق كما هو معروف هو آفة العصر لأنه يقتل في الانسان كرامته وابداعه معاً ، فلا ابداع من دون الاستقرار ولذلك فأن من خصائص الأمن البشري ، الاهتمام بالانسان وابداعه من طفولته حتى شيخوخته فهو اي الأمن البشري يبحث في الكيفية التي يعيش فيها الانسان في مجتمع ما وبمدى حريته في ممارسة خياراته التي تحفظ حقوق الاخرين والفرص المتاحة له في الدخول الى السوق والوظيفة المناسبة لقدراته والدخل المجزي لمعيشة تليق به وبعائلته بعيداً عن الصراعات (conflicts) بمختلف اشكالها ومن خصائص الأمن البشري ايضاً والتي هي في الوقت نفسه من طرائق نجاحه ، ضمانه عن طريق الوقاية المبكرة ، اذ ان درء التهديدات قبل استفحاله هو بالتأكيد

تحليل مؤشرات الأمن الاقتصادي للإنسان في العراق
أقل تكلفه بعد تعقدها وتحولها الى معضلات ومن خصائصه أيضاً ان مكوناته كل لا يتجزأ ، فهي متداخلة ومتشابكة تكمل الواحدة الاخرى ، تتغذى عليها وتغذيها في الوقت نفسه.
وإذا كانت قمة (كوبنهاغن) للتنمية الاجتماعية التي عقدت في العام 1995 قد جعلت الأمن البشري محورياً لها ، فإن ذلك وبسبب ان غياب هذا الأمن والعالم يشهد تطورات تكنولوجية هائلة في مختلف الميادين يعد كارثة للبشرية ، تلك البشرية التي حققت انتقالات مذهلة في وسائل الرفاهية الى جانب الاسلحة الفتاكة ايضاً والصراعات الدموية وتوسع ظاهرة الارهاب بمختلف اشكاله لكنها ايضاً اي البشرية عجزت بالمقابل في ثلاثة ارباع العالم تقريباً عن ان تكفل جوانب من الأمن البشري للناس منها تنظيم داعش الارهابي بضرب امن العراق وقتل مواطنيه وفي نايجيريا (بوكو حرام) يقتل ويتاجر بالنساء ، والتنظيمات الارهابية في مصر وليبيا ودول اخرى تقتل وتخرب وترهب الناس وهكذا. وان ابعاد او عناصر الأمن البشري تتجلى في الحصول على الحدود الدنيا من الأمن الاقتصادي ، الغذائي ، الصحي وحصوله على الأمن البيئي الذي يعني حمايته من الكوارث الطبيعية والحفاظ على البيئة من تدمير الانسان والأمن الفردي الذي بمقتضاه تتم حماية الإنسان من العنف المادي من طرف الدولة / الدول وكذلك الأمن المجتمعي الذي يقوم على ضمان الاستمرار في العلاقات الاجتماعية التقليدية والحماية من العنف العرقي / الطائفي وأخيراً العنف السياسي الذي يضمن للبشر العيش في كنف مجتمع يضمن ويرقي حقوق الإنسان (محمد المهدي شنين ، تحولات مفهوم الأمن الانساني ، www.boho.theblogspot.com).

ثانياً : خصائص الاقتصاد العراقي

نعتمد ان من الافضل البدء بتوضيح خصائص الاقتصاد العراقي ، قبل الكلام عن مؤشرات وتفاصيل الأمن الاقتصادي العراقي ، وذلك لأن ضعف أو قوة الأمن الاقتصادي ناتجة اساساً من قوة الاقتصاد او ضعفه.

لعل ما يثير الانتباه في الشأن الاقتصادي العراقي ، هو تعايش الأضداد في هذا الاقتصاد ، فهناك موارد متنوعة ومنها ما هو استراتيجي على النطاق العالمي (النفط والغاز) الى جانب الفقر والتخلف الاقتصادي وتشوه البنية الثقافية إن هذه الظواهر توشح خلافاً بنيوياً خطيراً منذ 2003 ولغاية نهاية العام 2014.

يمكن وصف الاقتصاد العراقي في العام 2016 بالاتي:

1. اختلال الهيكل الاقتصادي:

ويعني ذلك الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي والأيدي العاملة: فعلى سبيل المثال تبلغ مساهمة قطاع النفط بنسبة 75% في الناتج المحلي الإجمالي لمعظم السنوات التي تلت العام 2003 ومنها سنة 2012 في حين تبلغ هذه النسبة في دول مجلس التعاون الخليجي نحو 38% للسنة نفسها (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013 ، صندوق النقد الدولي ، ابو ظبي ، 2013). والجدول رقم (1) يبين نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي.

ويظهر هذا الاختلال الاقتصادي جلياً عند الإشارة الى مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للمدة نفسها فقد بلغت نحو 2% فقط للسنوات (2004-2012) ، في حين كانت هذه النسبة قد بلغت نحو 8% في العام 1999 وكذلك في العام 2001 إذ كانت هناك مصانع تعمل في هذا القطاع ومنها مصانع البتروكيمياويات والحديد والصلب والألمنيوم والاطارات والبطاريات وغيرها ، ويبين الجدول رقم (1) هذا الاختلال إذ خصصت مبالغ ضئيلة لقطاعي الصناعة والزراعة مما أدى الى تخلفهما وانخفاض مساهمتهما إذ لم يخصص لقطاع الصناعة في موازنة 2012 سوى 1% من الموازنة وفي 2013 (0,7%) وموازنة 2014 (0,5%) (وزارة المالية ، الموازنة العامة للسنوات 2013،2012،2014) في حين بلغت 24% لموازنة 2015 و 1,8% لعام 2016 (وزارة المالية،الموازنة العامة،موازنات 2014/2015).

ان قوة اي اقتصاد تظهر من خلال هيكل الانتاج المتوازن من حيث اولوية الفروع القائدة لتطوير القاعدة الانتاجية وبخاصة فرع الصناعة الرأسمالية والتحويلية. اذ لم يظهر في موازنات العراق بعد العام 2003 اي صناعة رأسمالية كما أنها كانت تكاد تكون غائبة قبل هذا التاريخ كما وهيمن فرع الصناعة الغذائية كنوع من الصناعات التحويلية على هذه الصناعة إذ شكلت نسبة 17% من إجمالي الصناعة التحويلية ، بينما في السعودية (11%) وفي الإمارات (7%) لسنة 2012 (الأسكوا ، الإحصاءات الاقتصادية لدول غرب آسيا 2012 ، ص12) ، فهي مرآة لأنخفاض مساهمة القطاعات الأنتاجية ، الصناعة والزراعة وتخلفهما.

2. اختلال التجارة الخارجية:

ويحدث ذلك من خلال تشوه الميزان التجاري بتضخم عوائد صادرات النفط وليس من مصادر سلعية منتجة فعلى سبيل المثال كانت إيرادات العام 2012 الكلية 102 تريليون دينار منها 92 تريليون دينار عوائد الصادرات النفطية اي شكلت عوائد النفط نحو 95,5% من اجمالي العوائد (وزارة المالية ، الموازنة العامة 2012) ، في حين بلغت حصة عوائد النفط من اجمالي العوائد للسنوات 2013 ، 2014 ، 2015 هي 89,4% ، (92% بسبب زيادة اسعار النفط) و 89,6% على التوالي (البنك المركزي العراقي : المديرية العامة للإحصاء والأبحاث (اعداد مختلفة) ، وزارة المالية : مديرية الميزانية العامة (تقارير مختلفة)).

3. هناك بطالة تبلغ نسبتها نحو 25% من السكان ، خاصة بين الشباب (د. عبد الجبار عبود الحلفي ، البطالة في العراق) مع وجود بطالة مقنعة مرتفعة في القطاع العام.

4. تفاقم عمليات الفساد المالي والاداري:

حيث ان هذه العمليات تصادر حقوق العراقيين في العيش بكرامة كأى شعب آخر من شعوب الدول المنتجة والمصدرة للنفط.

5. ديون خارجية ضخمة: قدرت بنحو 125 مليار دولار من تركة النظام السابق شكلت عبئاً على موازنة الدولة لسنوات عديدة ، على الرغم من إسقاط الحجم الاكبر منها بموجب اتفاقية نادي باريس ، مع ديون بهيأة تعويضات الى دولة الكويت بسبب احتلال النظام السابق لها ، بقي منها نحو 6,9 مليارات دولار لغاية نهاية سنة 2014 ثم رُحلت الى السنوات 2015-2018 بموجب اتفاق بين العراق والكويت بسبب الأزمة المالية للعراق ، في حين بلغت 9 مليارات دولار ديون الى شركات النفط في جولات التراخيص (تكاليف استثمار+ارباح) او هي بمثابة (استرداد الكلف) (موقع وزارة النفط العراقية www.oil.gov.iq) و 7,6 مليار دولار للبنك الدولي (موقع وزارة المالية العراقية www.mof.gov.iq) ومن المنطقي ان اقتصاد بهذه الخصائص والصفات هو اقتصاد رخو (Slak) اذ يفتقر الى الدعامات الاساسية القوية التي تجعل منه اقتصاداً قادراً على النهوض ومستجيباً لإعادة الأعمار والبناء وهو ما يضرب التخلف بجذوره مفاصل الاقتصاد كافة ويعاني المواطن قلة الخدمات الأساسية ، بل وغياب الأمن.

ثالثاً : الأمن الاقتصادي في العراق

يشير الأمن الاقتصادي حسب مفهوم الأمم المتحدة الى ما يملكه الفرد من الوسائل المادية التي تمكنه من ان يحيا حياة مستقرة ومشبعة من خلال امتلاك ما يكفي من النقود لأشباع الحاجات الأساسية وهي الغذاء ، المأوى اللائق والرعاية الصحية الأساسية والتعليم (سيتي الزازية www.caus.org.lb) ، في حين يشير آخرون الى ان الأمن الاقتصادي هو التنمية وانهما ظاهرتان مترابطتان بحيث يصعب التمييز بينهما ، حيث إنهما يتغيران بالاتجاه نفسه (المصدر نفسه). ومما مضى يلاحظ ان للأمن الاقتصادي للإنسان قناتين رئيسيتين هما أمن العمل وأمن الدخل سيتم مناقشتهما فيما يلي:

أولاً : أمن العمل ومؤشراته في العراق:

وتشير البيانات الخاصة بالعمل في العراق الى ارتفاع معدلات البطالة ، خاصة بين الشباب. ولهذا الموضوع جذوره الممتدة في الاقتصاد العراقي ، فبعد انتهاء الحرب العراقية - الايرانية في العام 1988 والتي انهكت البلدين اقتصادياً ووقفت ضعف هذا العدد ، تم تسريح اكثر من 450 ألفاً من القوات المسلحة (الخدمة الإلزامية والأحتياط) (وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، استراتيجية التنمية الوطنية (2008-2012) ، بغداد ، ص3) وهم فئة الشباب في الجيش ثم اعقب ذلك حرب تحرير الكويت في العام 1990 لتزيد الأوضاع تعقيداً بعدما فرضت العقوبات الاقتصادية على العراق ، فقد تدهورت اوضاع القطاع العام الذي يعد الحاضنة الرئيسية لقوة العمل اذ توجد نحو 193 منشأة مملوكة للدولة يعمل فيها نصف مليون شخص (وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الملخص المعد في دائرة الحوار الأقليمي حول استراتيجية التنمية الوطنية ، بغداد ، ص1) وتراجع دور القطاع الخاص في الاقتصاد خاصة بعد العام 2003 إذ انكشمت مؤسسات هذا القطاع بنسبة 86% تقريباً (البيانات الديمغرافية وما يتصل بها من بيانات إقتصادية واجتماعية ، الاسكوا ، ص12) ، خاصة مؤسسات القطاع الصناعي بأحجامها كافة. ان تراجع القطاع الخاص في الاقتصاد الذي كان يستوعب اكثر من 60% من قوة العمل ادى الى تضخم معدلات البطالة بين الشباب يضاف الى ذلك ما تقوم به الجامعات من تخريج عشرات الآلاف من الطلبة سنوياً وتقذف بهم الى سوح البطالة مما يترك اثراً سيئاً في المجتمع ويؤدي الى مشكلات اجتماعية خطيرة خاصة في موضوع التجارة بالمخدرات فضلاً عن ارتفاع (العنوسة) بين الفتيات وذلك لعدم قدرة الشباب على الزواج لأسباب مالية واخرى تتعلق بالسكن ، وفي وقت سبق العام 2003 اشارت البيانات الى هجرة 84000 من الشباب الى الاردن للمدة (1998-2000) (وزارة المالية ، الموازنة العامة 2012) واليوم أضحي الخريجون من الجامعات

تحليل مؤشرات الأمن الاقتصادي للإنسان في العراق

والمعاهد باعة على الأرصفة إذ أشارت بعض البحوث الميدانية الى اعتلال صحة الشباب من الفئة العمرية (15-44) سنة بأصابتهم بالتدرن الرئوي في محافظة البصرة وحدها إذ ظهر ان نسبة المصابين بالتدرن من مجموع المصابين في المحافظة لعام (2010) من الفئة المذكورة نحو 68,2% (م. ساهرة حسين زين ، ص218) وهي نسبة عالية جداً.

وبسبب ارتفاع البطالة في العراق وما ينتج عنها من فقر وعوز لدى الأسر العراقية يضطر الأطفال الى التسرب من المدارس لإعانة عوائلهم وتغطية احتياجاتهم بحيث يعاني من مشكلة عمالة الأطفال التي تحولت بمرور الزمن الى معضلة (Dilemma) بسبب اعمال العنف التي اودت بأبائهم وعلى وفق البيانات فقد قتل نحو 320 شخصاً معظمهم من الرجال في بداية شهر تموز في العام 2012 (الى 12/تموز فقط) (اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية ، تقارير متابعة العراق ، بغداد تموز/2013) وفي تموز /2014 قتل نحو 1773 عراقياً معظمهم من الرجال وفي المدة (2004-2014) قتل وفقد نحو 276000 عراقي (المصدر نفسه ، تقرير 2014) وفي إحصائيات أخرى بلغ عدد القتلى في العراق حتى عام 2015 اكثر من (470000) من ضمنهم شهداء الحرب مع داعش (اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية : تقارير متابعة العراق(بغداد 2015)).

ويبدو ان هذا العنف قد ادى الى مشكلات لم يعتد عليها الشعب العراقي خلال السنوات الماضية ، اذ نزحت عشرات الآلاف من العوائل من اماكن سكناها الى مناطق متفرقة من البلاد مما فاقم من مشكلات البطالة وفقدان الدخل المناسب للعوائل ، فضلاً عن تأخر صرف رواتب الموظفين النازحين ، وتسرب الاف التلاميذ والطلبة من المدارس وهذا جعل العراق يحتل مكانة متأخرة في مجال التنمية البشرية بين الدول اذ احتل المرتبة (131) من تقرير التنمية البشرية في عام 2012 والمرتبة (136) لعام 2014 وبلغ مرتبة (133) لعام 2015 في حين احتلت الامارات المرتبة (12 و 11) لعامي 2014 و 2015 والكويت (54 و 52) للعامين المذكورين في حين احتلت البحرين المرتبة (47 و 48) للاعوام المذكورة (اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية : تقارير متابعة العراق(بغداد 2015 و 2014). وبلغت حصة الفرد العراقي من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2012 نحو (3,007) دولار وفي العام 2013 نحو (4200) دينار سنوياً.

في حين بلغ هذا الدخل في العام 2013 في الكويت (52,793) دولاراً وفي السعودية (22,616) وفي عمان (87,000) دولار((Abid p(144-145)).

ولم يحقق العراق في مؤشرات التنمية البشرية ضمن مكونات التنمية البشرية العالية جداً ولا ضمن مكونات التنمية البشرية العالية مثل الكويت والسعودية والبحرين وعمان والجزائر وارمينيا وتركيا وغيرها لكنه ظل في موقعه ضمن مكونات التنمية البشرية المتوسطة (Abid p.146) وهو بلد نفطي معروف ، ويبين الجدول رقم (2) اعداد العاطلين عن العمل في العراق.

ومن الجدير بالذكر ان المفكر الاقتصادي الاسلامي الشهيد السيد محمد باقر الصدر قد اكد قضية ان تقوم الدولة بتوفير فرصة العمل للانسان يقول ((فرض الاسلام على الدولة ضمان معيشة افراد المجتمع الاسلامي ضماناً كاملاً وهي عادة تقوم بهذه المهمة على مرحلتين : ففي المرحلة الاولى تبني الدولة وسائل وفرص المساهمة في النشاط الاقتصادي المثمر ليعيش على اساس عمله وجهده فأذا كان الفرد عاجزاً عن العمل وكسب معيشته بنفسه او كانت الدولة في ظرف استثنائي لايمكنها من منحه فرصة العمل ، جاء دور المرحلة الثانية التي تمارس فيها الدولة تطبيق مبدأ الضمان عن طريق تهيئة المال الكافي لسد حاجات الفرد وتوفير حد خاص من المعيشة له)) (محمد باقر الصدر ص 627). وبهذا فقد سبق هذا المفكر الامم المتحدة في البحث بقضايا الأمن الاقتصادي اكثر من ربع قرن على اصدار الامم المتحدة لتقريرها عن التنمية البشرية في العام 1994.

ومع وجود البطالة المرتفعة بين الشباب خاصة في العراق ، نجد هناك بطالة مقنعة في كثير من مفاصل الدولة القريبة من الحكومة فقد اشار وزير التخطيط الى وجود (27) الف موظف في المنطقة الخضراء في بغداد تبلغ مخصصاتهم فقط (وليس رواتبهم) 5 مليارات دينار (وزارة التخطيط ، 2014/12/17 ، بغداد ، مؤتمر صحفي في مبنى الوزارة ، أذيع التصريح عبر الفضائيات العراقية) ونحن نعتقد ان هذه الاشارة لاتحتاج الى تحليل او تعليق لكنها تفتح الأبواب أمام فساد مالي واداري كبير جداً.

ثانياً : أمن الدخل:

يمثل الدخل عنصراً آخرًا من عنصري الأمن الاقتصادي ، فإذا انعدم أمن العمل انعدم كذلك أمن الدخل لكن تدهور أمن الدخل يمثل الوجه الاخر للبطالة وتعمل مقصات الدخل مثل تدني الاجور وانعدام المكافآت ومخصصات الخطورة في العمل والتضخم المفرط وغياب الخدمات الحكومية خاصة في قطاعي الصحة والتعليم على جعل شريحة واسعة من الاسر تعاني من فقدان الأمن الاقتصادي الذي يؤدي الى الفقر والاعتلال في الصحة وتعكس البيانات في الجدول رقم (2) انخفاض دخل الفرد العراقي وتذبذبه وتقلباته ، وهذه التقلبات تعكس حالة عدم الاستقرار السياسي وضعف الأمن الاقتصادي ففي حين كان دخل الفرد قد بلغ 451,2 دولاراً سنة 1971 قبل تصحيح اسعار النفط في العام 1973 ، نما هذا الدخل الى الضعف تقريباً في العام 1974 ، فبلغ 995,2 دولاراً ثم ارتفع الى 1142,000 دولاراً سنة 1975 ثم بلغ اقصى مدى له في العام 1979 إذ كان 4249,2 دولار وفي هذا العام وصل معدل انتاج النفط العراقي الى اقصى مدى ايضاً حيث بلغ 3,9 مليون ب/ي. وبعد

تحليل مؤشرات الأمن الاقتصادي للإنسان في العراق
ذلك بدأ دخل الفرد السنوي بالتراجع بعد اشتداد آثار الحرب العراقية - الإيرانية ، إذ تراجع الى 1776.000 دولار في العام 1986 ، لكن الكارثة التي حلت بهذا الدخل هي عندما احتل النظام السابق دولة الكويت في آب 1990 فتراجع الدخل الى 7,3 دولارات في العام 1994 ، إذ فرضت الامم المتحدة العقوبات الاقتصادية على العراق وهو يعتمد في ردف موازنته بنسبة تفوق 80% على عوائد صادرات النفط فتدهور انتاج النفط وتصديره وتدهور معه سعر صرف الدينار مقابل العملات الاخرى فأخفضت القيمة الحقيقية للنقد ، لكن هذا الدخل عاود الارتفاع بعد توقيع مذكرة التفاهم بين العراق والامم المتحدة في العام 1996 (النفط مقابل الغذاء) فأرتفع دخل الفرد الى 38,3 دولاراً سنة 1997 والى 42,5 سنة 1998، وبعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة وحلفائها في العام 2003 صدر جدول للأجور تم بموجبه رفع الاجور وصرفها بالدولار فبلغ دخل الفرد 910 دولاراً سنة 2004 و 1134 دولاراً سنة 2005 *

* للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى البطالة في العراق مع اشارة خاصة الى بطالة الشباب ، مجلة بحوث إقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة - مصر .

ثم بدأ بالتحسن بعد ارتفاع صادرات النفط بسبب اتباع الحكومة العراقية سياسة استثمارية جديدة مع الشركات النفطية الاجنبية من خلال (جولات التراخيص ، عقود الخدمة الفنية) لتطوير الحقول العراقية فبلغ دخل الفرد 3412 دولاراً سنة 2011 والى 4200 دولار سنة 2013 ويبين الجدول رقم (2) المعدل السنوي لدخل الفرد في العراق وان كانت تلك المعدلات للدخول لاتعبر عن واقع الحال بصورة دقيقة بسبب وجود أربع فئات للدخل في العراق الآن : فئة الدخل العالية جداً.. دخول مجلس الوزراء ودخول موظفي المنطقة الخضراء والنواب ودخول عالية ، المقاولون الكبار والتجار ودخول متوسطة ، الموظفون الكبار ودخول متدنية بقية الموظفين والعاملين في القطاع الخاص مع وجود فئة رابعة وهي الشريحة التي تعيش تحت خط الفقر .

كما ان هذه الدخول (من غير العالية جداً والعالية) لا تتضمن اثر التضخم المتزايد في الدخول الحقيقية وهناك اليوم (12-14) مليون عراقي لا يتجاوز دخلهم الشهري معدل 40 دولاراً ، وتتراوح معدلات الفقر بين (40-50)% من السكان بل ان 50% منهم تحت خط الفقر حسب تصريح رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب (حيدر العبادي ، ندوة عقدتها لجنة الاقتصاد والاستثمار ، ص11).

وتحاول الحكومة تخفيف حد الفقر والبطالة ، ليس من خلال وضع الخطط الخمسية لتنويع مصادر الدخل في الاقتصاد العراقي واخراجه من موقعه الريعي وانما من خلال رصد المزيد من المبالغ لشبكة الرعاية الاجتماعية التي تعاني اساساً فساداً مالياً وادارياً كبيراً ، في حين ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي التي تخلق مجتمعاً منتجاً مبدعاً مساهماً في بناء الأقتصاد.

ويشير مصدر حكومي معتمد ان من بين عدد السكان البالغ 29,1 مليون نسمة في بداية العام 2007 هناك 16,4 مليون شخص هم في سن العمل ومن بين السكان في سن العمل هناك 6,7 ملايين يمثلون قوة العمل ، وفي العام 2013 فأن من بين عدد السكان البالغ نحو 34000 مليون نسمة هناك 20 مليون شخص هم في سن العمل. ومن بين السكان في سن العمل هناك نحو 8,4 ملايين يمثلون قوة العمل (وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي ، الجهاز المركزي للأحصاء ، استراتيجية التنمية الوطنية والاحصائية السنوية ، 2013).

وهكذا فأن معدل مساهمة قوة العمل في العراق هي فقط (40%) تقريباً ، في حين ان المعدل المعتمد في منظمة التعاون الاوربي هو 70% (المصدر نفسه ، ص16) فلا غرابة ان تنتشر مظاهر الفقر في العراق ولا غرابة ان يعتمد نحو 60% (المصدر نفسه ، ص19) من السكان على نظام البطاقة التموينية التي بدأت مفرداتها تتآكل خاصة بعد العام 2010 في ظل صراعات سياسية بين الاطراف الحكومية. وهذا ما فاقم من الركود الاقتصادي وتزايد مظاهر العنف والنزاعات السياسية وتوقف معظم المنشآت العامة من الانتاج ، إذ اشار وزير الصناعة ان هناك (71) شركة في وزارة الصناعة مملوكة للدولة منها 60 شركة خاسرة ولا تتمكن من دفع رواتب موظفيها ، كما ان الموازنات العراقية المتعاقبة لاتعطي وزارة الصناعة التخصيصات اللازمة للنهوض بالقطاع الصناعي مما يعني المزيد من التدهور في هذا القطاع فضلاً عن تدهور منشآت القطاع الخاص وانفتاح الحدود على الاستيراد وبهذا يختفي اسم العراق من تقارير التنافسية الدولية ، في حين تظهر اسماء الكثير من الدول العربية ودول منظمة أوبك في تلك التقارير (-World Economic fourm Global competitiveness Report 2005- Switzerland 2012).

ومن الصعب التنبؤ بما ستؤول اليه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد في ظل الأرهاق الذي يعطل الحياة في العراق ويحمل معه أجندة تتمثل في إضعاف الاقتصاد العراقي وتعميق الطائفية وتقسيم البلاد الى اقاليم اثنية وطائفية وجعل البلاد سوقاً رائجة للبضائع الأجنبية بكل انواعها ولكن الخطر الأكبر سيكون باتجاه شرائح الطبقة الفقيرة وذوي الدخل المحدود واستيعاب الخريجين من المعاهد والجامعات الذين لا يجدون الوظائف مما يعرضهم الى الاكتئاب والانتماء لقوى التطرف وازدياد نسب العزوبية والعنوسة والهجرة الى الخارج ويشكل ذلك خسارة مادية ومعنوية للبلاد.

رابعاً : الأستنتاجات والمقترحات

أولاً: الأستنتاجات

1. إن التجربة العراقية في التنمية في ظل الحكومات الوطنية المتعاقبة منذ العام 2003 جديرة بالدراسة المعمقة لاستكشاف الخلل ومواطن الضعف التي أدت الى هذا الفشل في برامج التنمية وازدياد ملفات الفقر والتخلف وبالتالي غياب العدالة في توزيع عوائد الثروة النفطية ، مما فاقم من قضيّتي البحث وهما الدخل والعمل.
2. ان طبيعة معضّلي العمل والدخل في العراق تعودان بالأساس الى اختلالات هيكلية في الاقتصاد الذي تعتمد الدورة التجارية فيه ومعظم النشاط الاقتصادي فيه على قوة الصدمة الخارجية المتمثلة في تقلبات اسواق النفط وهي صدمة عرض خارجية (External supply shock) تلقي بظلالها المباشرة على الموازنة العامة نتيجة لأحتساب سعر برميل النفط كأساس لعوائد الموازنة العامة.
3. وبالتأكيد من الناحية الاقتصادية هذا الأثر في الصدمة الخارجية يمر عبر ميزان المدفوعات أولاً ليعبر الى الموازنة بعد ذلك ويظهر جلياً الخطأ الفادح في العمل القائم على احتساب عوائد الموازنة على مثبت ديناميكي أحادي شديد التقلب بفترات قياسية قد تكون متقاربة أحياناً ، وهو دليل على غياب المهنية في السياسة المالية التي هي من نتاج السياسة الاقتصادية بصورة عامة ونتاج ثوابت المحاصصة في توزيع المناصب السيادية وغير السيادية.

ثانياً: المقترحات

- من أجل الخروج من هذا المأزق المتعاقم لابد من انتهاج سياسات عملية تعتمد الكفاءة والخبرة والنزاهة والوطنية والمهنية ومن هذه السياسات الآتي:
1. تغيير نمط المحاصصة السياسية في شغل المناصب كافة واعتماد المهنية والكفاءة والخبرة والانتماء للعراق في توخي المنصب.
 2. الالتزام باستراتيجية شاملة ومتكاملة للأصلاح والبناء الاقتصادي تهدف الى تنويع مصادر الدخل القومي والاستفادة المثلى من الثروة النفطية من خلال دمج قطاع النفط في الاقتصاد
 3. بناء نماذج قياسية كلية لسوق العمل يعدها خبراء مختصين في هذا المجال أو بالتعاون مع منظمة العمل العربية ، تقوم على اساس مجموعة من الافتراضات الواقعية وتقابلها مجموعة من البدائل وتكون معمقة وتفصيلية وتلم بعناصر الدراسات القياسية الناجحة.

ومن المحبذ ان تستند تلك الدراسات الى مسوحات ميدانية اكثر مما تستند الى احصاءات غير مرجحة للوثوق بها وكذلك العودة الى استخدام موازين العمل في وزارة التخطيط.
4. تشكيل مجلس قومي اعلى للسياسات الاقتصادية.

يرتبط هذا المجلس بمجلس الوزراء ويضم في عضويته الآتي:

أ- مجموعة من الاقتصاديين العراقيين الكفوئين ومن الباحثين المعروفين بأبحاثهم الاقتصادية القيمة يعملون كمستشارين دائمين او متفرغين وغير متفرغين ومن مختلف الجامعات العراقية.

ب- ممثلين عن وزارة التخطيط ، النفط ، الصناعة ، الزراعة ، الموارد المائية ، المالية ، الاسكان والتعمير والبنك المركزي وممثل اقتصادي برلماني.

ت- ممثلين من القطاع الخاص (رجال الأعمال).

وتكون مهمة المجلس خلق قاعدة اقتصادية واسعة تعمل على ضمان تنوع مصادر الدخل والتمويل وتعيد التوازن للاقتصاد العراقي من خلال تقليص الطبيعة الريعية للاقتصاد وتمتية قاعدة القطاع الخاص والتعاوني والمختلط من خلال مجموعة من القوانين والإجراءات المنشطة والداعمة وجعل قضية التنمية قضية مشتركة بين القطاعين العام والخاص ويمكن للمجلس القيام بمسوحات ميدانية للحصول على المعلومات والبيانات الخاصة بالأمن الاقتصادي (العمل والدخل) ومعالجتها.

5. من غير الممكن حل مشكلة البطالة في العراق بوصفة سحرية وبخطابات سياسية ما لم تكن هناك رؤية مشتركة لدى الكيانات السياسية التي تشكل الحكومة والبرلمان حول (نوع النظام الاقتصادي في العراق) وتأصيل أرضية مشتركة وطنية للنظام السياسي.

6. حث منظمة العمل العربية على وضع ميثاق شرف عربي لاحترام حقوق الانسان العامل ، ليس في العراق وحده بل في جميع الدول العربية وتنفيذ قوانين العمل المتعارف عليها دولياً.

7. حماية المنتج المحلي من منافسات المنتج الاجنبي وتنفيذ قانون الحماية الجمركية لغرض حماية القطاع الخاص من التدهور وإغلاق مصانعه وورشه لكونه يضم ملايين العمال العراقيين يقترن ذلك بتحديث المناطق الصناعية المقامة حالياً والتي تضم مجمعات القطاع الخاص بتوفير تكنولوجيا حديثة وآليات إنتاج وتسويق لها ، وإنشاء مجمعات صناعية جديدة في مختلف محافظات البلاد بما يضمن إقامة الترابط الامامي والخلفي فيما بينها وبين فروع النشاط الاقتصادي.

تحليل مؤشرات الأمن الاقتصادي للإنسان في العراق
 وفي ختام هذا البحث فأنا نعتقد ان تحقيق الأمن الاقتصادي في العراق لن يتحقق ما لم تكن هناك
 حكومة كفءات ومهنيون وبرلمان يسعى لتحقيق تحسين معيشة الشعب ويقترن ذلك بمواجهة الفساد في
 العراق بشفافية عالية وإجراءات رادعة.

الجدول رقم (1)

مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2012-2004)

السنة	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي %
2004	82
2005	81
2006	67
2007	68
2009	70
2010	72
2012	75

من إعداد الباحث بالاعتماد على صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ابو ظبي ،
 للسنوات (2012-2004) ، صفحات مختلفة.

الجدول رقم (2)

مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2012-2004)

السنة	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي %
2004	2
2005	2
2006	2
2007	2
2009	2
2010	1,8
2011	2,0
2012	2,0

من إعداد الباحث بالاعتماد على صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ابو ظبي ،
 للسنوات (2012-2004) ، صفحات مختلفة.

الجدول رقم (3)

أعداد العاطلين عن العمل في العراق لسنوات مختارة (مليون)

السنة	إعداد العاطلين	مجموع القوى العاملة
1987	1,8	4,1
1990	3,2	5,8
1995	3,9	6,3
2000	3,1	6,8
2004	3,9	7,0
2006	4,1	8,1
2008	4,1	8,9
2010	5,1	9,2
2012	5,5	9,6
2013	5,9	10,4

المصادر :

1. منظمة العمل العربية ، مكتبة العمل العربي ((الوضع الاقتصادي العربي وتحديات التشغيل)) سلسلة دراسات الاستخدام ، أعداد متفرقة ، القاهرة.
2. صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ابو ظبي ، حاجة الدول الغربية وآخرون ، صفحات مختلفة).

الجدول رقم (4)

تطورات معدل دخل الفرد في العراق (دولار)

السنة	الدخل
1971	451,3
1974	995,2
1975	1142
1979	4249,2
1986	1776,0
1994 ^(*)	7,3
1995	10,7
1996	17,3
1997	29,3
1998	42,5
2000	66,8
2004	910,0
2005	1134,0
2011	3412,0
2013	4200,0

المصدر:

1. وزارة التخطيط ، المجموعة الإحصائية السنوية ، أعداد مختلفة.
2. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، المجموعة الإحصائية ، أعداد مختلفة.
3. صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ابو ظبي ، حاجة الدول الغربية وآخرون ، صفحات مختلفة).

* تم احتساب سعر صرف الدينار العراقي في سنوات تسعينات القرن الحالي على أساس دولار واحد لكل 1500 دينار كمعدل. وهو سعر السوق الحقيقي آنذاك ، إذ أنهار سعر صرف الدينار أمام العملات الأخرى مما فاقم من مشكلة الفقر.

المصادر:

1. الأسكوا ، الإحصاءات الاقتصادية لدول غرب آسيا 2012.
2. البطالة في العراق مع إشارة خاصة الى بطالة الشباب ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العددان (44-43) صيف / خريف 2008 ، السنة الخامسة ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة - مصر .
3. البنك المركزي العراقي : المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي (أعداد مختلفة)
4. البيانات الديمغرافية وما يتصل بها من بيانات اقتصادية واجتماعية ، الاسكوا ، العدد 11 ، 2004.
5. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013 ، صندوق النقد الدولي ، ابو ظبي ، 2013
6. اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية ، تقارير متابعة العراق ، بغداد تموز/2013.
7. اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية : تقارير متابعة العراق(بغداد 2015).
8. اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية : تقارير متابعة العراق(بغداد 2015 و 2014).
9. برقوق محسن ، الأمن الانساني ومفارقات العولمة ، عنوان الوثيقة .(boulemkahel.Yolasite.com)
- 10.تقرير التنمية البشرية لعام 1994 ، الفصل الثاني ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، نيويورك ، نشر مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت- لبنان.
- 11.حيدر العبادي ، ندوة عقدتها لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب بالمشاركة مع مؤسسة الكندي للمهندسين العراقية ، لندن ، أيلول /2007 . أنظر جريدة المنارة البصرية بتاريخ 2007/9/12 .
- 12.ساهرة حسين زين ، دراسة تأثير عملي العمر والجنس في الإصابة بمرض التدرن الرئوي في محافظة البصرة ، مجلة دراسات البصرة ، السنة 9 ، العدد 17 ، 2014 ، مركز دراسات البصرة والخليج العربي ، جامعة البصرة - العراق .
13. سيتي الزازية www.caus.org.lb

تحليل مؤشرات الأمن الاقتصادي للإنسان في العراق.....

14. عبد الجبار عبود الحلبي ، البطالة في العراق ، إشارة خاصة الى بطالة الشباب ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العددان 43-44 ، صيف - خريف /2008 ، السنة الخامسة ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة.
15. محمد المهدي شنين ، تحولات مفهوم الأمن الانساني www.boho.theblogspot.com
16. محمد باقر الصدر ، اقتصادنا ، دار الفكر ، بيروت ، ط3 ، 1969.
17. موقع وزارة المالية العراقية www.mof.gov.iq
18. موقع وزارة النفط العراقية www.oil.gov.iq
19. وزارة التخطيط ، 2014/12/17 ، بغداد ، مؤتمر صحفي في مبنى الوزارة ، أذيع التصريح عبر الفضائيات العراقية.
20. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، استراتيجية التنمية الوطنية والإحصائية السنوية ، 2013.
21. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الملخص المعد في دائرة الحوار الإقليمي حول استراتيجية التنمية الوطنية ، كانون الثاني ، 2006 ، بغداد.
22. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، استراتيجية التنمية الوطنية (2008-2012) ، بغداد.
23. وزارة المالية ، الموازنة العامة 2012.
24. وزارة المالية ، الموازنة العامة للسنوات 2012،2013،2014.
25. وزارة المالية ، الموازنة العامة ، موازنات 2015/2014.
26. وزارة المالية : مديرية الميزانية العامة ، تقارير مختلفة.
27. Abid
28. World Economic forum Global competitiveness Report 2005-2012.Switzerland>